

منهج رفاعة الطهطاوي النحوي
في ضوء كتابه:
«التحفة المختبية في تقريب
اللغة العربية»

محمد كشّاش*

* حصل على الدكتوراه في اللغة العربية من الجامعة اللبنانية ، عام 1992 .
يعمل أستاذاً في الجامعة اللبنانية - كلية الآداب وكلية التربية .

الملخص

رفاعة الطهطاوي من علماء القرن التاسع عشر الذين أهتمهم مايعانيه المجتمع العربي من مشكلات وبخاصة في مواجهة تطور المجتمع الأوروبي . وقد أسهم في غير جانب من الجوانب العلمية ، من أجلها اللغة التي هي مرآة المجتمع ووعاء الفكر .

سخر جزءاً من جهوده العلمية لمعالجة مشكلة النحو العربي ، فألف كتاباً أسماه «التحفة المكتتية في تقريب اللغة العربية» ، حمل اسمه نهج ملفه ومقصده «تقريب العربية وتبسيطها» .

تناول البحث بالدرس التعريف بالطهطاوي وميادينه الفكرية التي ارتاض فيها ، ثم ألقى الأضواء الكاشفة على أصول النحو العربي من قرآن وسواه ، وصولاً إلى آرائه النحوية على ضوء الأصول التي اتبعها .

جاءت آراؤه انتخابية من المدارس النحوية المتباينة ، اختار منها الوجه الأبسط الذي يطّرد مع التراث اللغوي ؛ ليكون النحو مقبولاً لدى درّاسه . ولم يكن غفلاً من الجدة والابتكار اللذين عرفهما من خلال آرائه الانفرادية . . وهي جميعها تشهد له بمذهب نحوي ، سجلت له سماته وعلاماته . . وبخاصة سعيه إلى جعل النحو تطبيقاً وظيفياً ، لا نظرياً جافاً .

وإكساباً البحث صفة الحياد والموضوعية ، ذكرت فيه ما للطهطاوي وما عليه ، وبذلك تكتمل - على الراجح - حلقة البحث الذي أرجو أن يكون لبنة ولو صغيرة في مكتبة العربية الشامخة .

تعدّت شهرة رفاة رافع الطهطاوي⁽¹⁾ غير حقل من حقول العلم والمعرفة . وقد أولاه الباحثون جلّ عنايتهم ، حين راح كل واحد منهم يسخر أصول منهجه ، ويسلط أضواء ثقافته على جانب من جوانب حياته العلمية ، وآثاره المتنوعة .

والطهطاوي متعدد جوانب المعرفة ، مشارك في كثير من العلوم . فهو - على سبيل المثال لا الحصر - من بواكير المترجمين في نهضتنا العربية . عمل مدة مترجماً في مدارس التخصص ، وكلف إعداد الطلاب لدخول المدارس المهنية وتدريب الموظفين والتراجمة⁽²⁾ .

كما كان الداعي إلى تعليم المرأة في مصر ، يشهد له كتابه «المُرشد الأمين لتعليم البنات والبنين» الذي أكد فيه الفوائد الجمة التي يجنيها المجتمع من تعليم المرأة⁽³⁾ .

وفي رحاب التربية كان أحد أقطابها ، والعاملين على إنهاضها ، إذ عُرِف عنه أنه أحد أعضاء الفريق الذي خطط لنظام التربية الجديدة . . .⁽⁴⁾ .

وفي ضوء ذلك عرفه الناس معلماً وكاتباً وشاعراً ونائراً وصحفيّاً وأديباً ومؤرخاً ، يصول في كل ميدان من ميادين الفكر⁽⁵⁾ ؛ فليس بكثير عليه أن يكون معلم أمة ورائد نهضة .

ومن المفارقات الغريبة أن قلة⁽⁶⁾ ممن تناولوا الطهطاوي بالبحث أشاروا إلى جهوده اللغوية وآرائه النحوية في عصر النهضة العربية . وعلى الرغم من ذلك ضُرب كشح الهجر والنسيان على كتابه «التحفة المكتتية في تقريب اللغة العربية» . ولا ندري سبب قلة الدارسين الذين اهتموا في هذا الحقل ، مع العلم أن اللغة وعاء الفكر ، والمظهر له . فلولا اللغة ، لبقيت المعارف كامنة في الأذهان ، متحجرة فيها ، لا يتنفع بها ، ولا يستضاء بنورها .

ولانظن أن الطهطاوي إمام النهضة قد أغفل اهتمامه باللغة ، وهي المرسخة للعلم وحاميته وحاملته . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ماتعرضت له العربية منذ بزوغ النهضة من دعوات هدامة أرادت النيل منها ، وتبديدها .

هذان الأمران وعاهما الطهطاوي ، فكان أن شرع قلمه ، ووضع مؤلفه «التحفة المكتبية في تعليم اللغة العربية» بغية تبسيط العربية وقواعدها ، لتسلم من الدروس وتبقى لغة العلم والمعرفة . ولكن قلة من الباحثين تناولوا الطهطاوي نحويّاً قياساً إلى الجوانب الأخرى من بحوثهم التي تعرضت إلى الطهطاوي المعلم والكتّاب والشاعر والنائر والمؤرخ والمترجم . .

إشكالية أثارت مكان الفكر ، وكانت الحافظ على البحث والدرس في كتاب الطهطاوي «التحفة المكتبية» ، بغية إثارة مضامينه والاطلاع على أصوله ؛ لمعرفة مذهبه النحوي .

وعى علماء العربية ارتباط اللغة بالفكر منذ وقت مبكر ، وانعكس الأمر في مفصلين ؛ الأول ربطهم النطق (اللغة) بالمنطق (وهو علم قوانين الفكر) وتبادل تسميتها التي ظهرت في كتاب السُّكَيْت «إصلاح المنطق» ، وهو يقصد إصلاح النطق . والثاني اعتبارهم الذكاء (وهو القدرة على التحليل والتركيب والتمييز والاختيار ، وعلى التكيف إزاء المواقف المختلفة) قائماً في اللسان والقدرة على الخطاب والجواب ، يشهد له كتاب الحافظ ابن الجوزي «الأذكياء» ، الذي دارت مباحثه حول ما ذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ماجاء في القسم الثاني من الباب الرابع «وهو الاستدلال على عقل العاقل بالأفعال والأقوال» ، والباب السابع «في سياق المنقول من ذلك عن نبينا (ص) كلمات تدل على قوة الفطنة الفطرية» ، والباب العشرين في ذكر من فلج على خصمه في المناظرة بالجواب المسكت⁽⁷⁾ ، وغيرها . وعلى هدي آراء علماء العربية استنّ العلماء الأوروبيون وسواهم ، فكانت لهم مؤلفات ربطت اللغة بالفكر⁽⁸⁾ .

كتاب التحفة . ماهو وما فحواه وحقيقته؟

كتاب «التحفة المكتبية» نشر ضمن الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي ، في الجزء الخامس منها الذي يحمل عنوان «في الدين واللغة والأدب» ، وصدر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، في بيروت ، بطبعته الأولى سنة 1401هـ - 1981م ، دراسة وتحقيق د . محمد عمارة . يقع الكتاب في مئة وثمان وثلاثين (138) صفحة ، تمتد من الصفحة 117 حتى 254 . موضوع «النحو العربي» ، صفحة عنوان تحمل بيتاً : (من الطويل)

كَلَامٌ بِلَا نَحْوٍ طَعَامٌ بِلَا مَلَحٍ

وَنَحْوٌ بِلَا شَفَرٍ ظِلَامٌ بِلَا صُبْحٍ

وذيله بقوله : «أتم الطهطاوي تأليفها يوم الثلاثاء ٧ جمادى الأولى سنة 1285هـ . . . وطبعت سنة 1286هـ» . ثم بدأه بمقدمة عرّف فيها أهمية النحو ، مزاجاً بين النحو والملح ، بقوله : «الحمد لله الذي جعل النحو للكلام كالملح للطعام . . .»⁽⁹⁾ ، ثم أظهر غايته التبسيطية : «فكان حظي من هذه القسمة العادلة تأليف رسالة في النحو سهلة المأخذ لدراسة المدارس الخصوصية والأولية . . . فجاءت ولله الحمد من محاسن الدولة الإسماعيلية ، وأحاسن المنافع الوطنية المالية ، تفي بالمرام ، لجزالة اللفظ وحسن الانسجام ، لاسيما وأنها مصوغة على أسلوب جديد ، يقرب البعيد للمريد المستفيد . . .»⁽¹⁰⁾ . ويّين بعدها أقسام الكتاب . وختمه بخاتمة «تتعلق بالخط والإملاء وحسن القراءة»⁽¹¹⁾ ؛ وبذلك تجاوز موضوع النحو إلى رحاب أوسع جعلت الكتاب يتسع لغير علم من علوم العربية .

ونظرة بتدبر في ثنايا الكتاب ، تبرز نهجه في تقسيم الكتاب ، وهو نهج بعض علماء العربية⁽¹²⁾ القائم على التقسيم باعتبار الإعراب وعوامله ، فجاء على النحو التالي : في عوامل الرفع وفي المرفوعات ، في عوامل النصب وفي المنصوبات ، في عوامل الخفض وفي مخفوضات الأسماء ، وأخيراً في عوامل الجزم ومجزومات

الأفعال . سبق القسمة الأساسية الحديث عن أقسام الكلام ، وعلامة كل قسم ، ثم في الإعراب والبناء ، وفي ألقاب الإعراب والبناء ، وعلامات الإعراب والبناء .

أصول النحو عند الطهطاوي

للنحو العربي - شأن غيره من العلوم - أصول يستند إليها لوضع قواعده وتقرير أحكامه . وهذه الأصول أو الأدلة - كما حددها العلماء - هي : السماع والإجماع والقياس⁽¹³⁾ .

يشتمل السماع أو النقل على كلام الله تعالى وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة⁽¹⁴⁾ . . . كيف تعامل الطهطاوي مع هذه الأصول؟

1 - القرآن الكريم

استند الطهطاوي إلى أي القرآن الكريم في معظم مؤلفه . فهو يستشهد به عند تقرير قاعدة نحوية ، من أمثلة ما جاء في علامة جزم الأفعال الخمسة ، قال⁽¹⁵⁾ : «الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون فتجزم بحذفها كما نصبت بحذفها أيضاً» . . . وقد اجتمع الجزم والنصب في قوله تعالى : «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا»⁽¹⁶⁾ .

ويستشهد بالقرآن الكريم أيضاً عند ترجيح رأي وتغليب مذهب نحوي على آخر . مما يساق شاهداً على ذلك ترجيحه صحة ذكر المبدل منه لما فيه من فائدة⁽¹⁷⁾ ؛ بحيث يتوقف عليه صحة الكلام ، استناداً إلى قوله عز وجل : «وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ»⁽¹⁸⁾ .

إلى غيرها من المسائل النحوية التي لا ينفك القرآن فيها الشاهد والمعتمد . وقد بلغت الشواهد القرآنية في كتابه مئة واثنين وتسعين (192) شاهداً⁽¹⁹⁾ صرح بها . إلى جانب مواضع استشهد فيها بآية أو بجزء منها من دون أن يصرح بها⁽²⁰⁾ . وهذا

مقدار كبير إذا قيس بأمّهات كتب النحو العربي ، ككتاب الزجاجي «الجمل في النحو» - مثلاً - ، إذ بلغت فيه الشواهد القرآنية مئة وتسعة عشر موضعاً⁽²¹⁾ .

2 - القراءات القرآنية

ومثلما اتكأ الطهطاوي على الشواهد القرآنية ، كذلك أخذ بالقراءات ، من دون أن يغمز بقناة إحداها ، بل جعلها ثوابت في تأكيد القواعد النحوية . يشهد لذلك ما ذكره في مسألة إثبات ياء المنقوص ، قال : « . . . وإن كان غير ممنون فالأصح الوقوف عليه رفعاً وجرّاً بالإثبات⁽²²⁾ كقوله تعالى : «الكبير المتعالي»⁽²³⁾ ، على قراءة ابن كثير⁽²⁴⁾ حيث وقف بالياء على الوجه الأوضح .

والطهطاوي يأخذ بالقراءات المتعددة للآية الواحدة ، ويخرج كل قراءة على الوجه الإعرابي الذي تحتمله . على نحو ما جاء في قوله تعالى : «فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرْتُئِنِّي»⁽²⁵⁾ . قال الطهطاوي مُخرِجاً⁽²⁶⁾ : فمن قرأ برفع «يرثني» جعله صفة لقوله «وَلِيّاً» وأنه ليس جواباً للأمر ، ومن قرأ بالجزم جعله جواباً للأمر⁽²⁷⁾ .

وتتعدد أماكن الاستناد للأمر إلى القراءات⁽²⁸⁾ في «تحفة» الطهطاوي . وهذه التعددية أملتتها معرفته بالقراءات واعتبارها من الأصول والثوابت ، وهي ليست ترجع إلى الرأي كما قال : «والقراءة سُنَّةٌ متبعة ليس مرجعها الرأي»⁽²⁹⁾ .

3 - الحديث الشريف

أنزل الطهطاوي الحديث الشريف منزلة قدسية ، عندما فتح باب الاستشهاد به على مصراعيه ، ولم يعرض عنه على الرغم من مزاعم القائلين بأن الحديث رُوي بالمعنى . . . وغيرها من الحجج⁽³⁰⁾ ، التي حملت بعض النحاة على الاحتراز من الأخذ به والاستناد إليه في مسائل النحو . وقد وصف أبو حيان النحوي في «شرح التسهيل» منهج النحاة في حجية الأحاديث بالنسبة للقاعدة النحوية ، قال : « . . . قدأكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد في لسان العرب وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة . . . على

أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو الخليل وسيبويه من أئمة البصريين . . لم يفعلوا ذلك . . .⁽³¹⁾

وقد تخطى الطهطاوي سلوك النحاة الأوائل ، فظهر الحديث في غير مسألة من مسائل كتابه . من شواهد ذلك ما أثبتته في مسألة رفع المبتدأ بعد «إن» معتبراً اسمها ضمير الشأن محذوفاً⁽³²⁾ ، سنده قول الرسول ﷺ : «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ»⁽³³⁾ ، والأصل «إنه» .

ومنه أيضاً ماجاء في باب المفعول لأجله ، في مسألة وجوب الخفض وامتناع النصب⁽³⁴⁾ ، حجته قوله عليه الصلاة والسلام : «دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هَرَّةٍ»⁽³⁵⁾ . وسواها من الأحاديث⁽³⁶⁾ .

4 - أقوال العرب وأمثالهم

لم يغب عن بال الطهطاوي مافي كلام العرب الفصحاء المتمثل بالأمثال وسواها . . . من الأهمية في باب النحو العربي . وقد انعكس هذا في مؤلفه الذي حُضِنَ في تضاعيفه شيئاً منها ، على نحو ماجاء في مسألة النصب بـ«أن» المضمرة بعد فاء السببية⁽³⁷⁾ ، ومثلها في جواب التمني قول العرب : «ليت لي مالاً فأحج منه»⁽³⁸⁾ . ومنه أيضاً ماورد في باب الإغراء والتحذير⁽³⁹⁾ ، من نحو قولهم : «الكلاب على البقر»⁽⁴⁰⁾ .

5 - الشعر

أكثر الطهطاوي من الاستشهاد بأشعار العرب . وقد بلغت الشواهد عنده خمسة وثمانين (85) شاهداً ، ورد بين بيت وشرط . ويمكننا القول في ضوئه إن الشعر دخل - تقريباً - كل باب ومسألة في الكتاب ، نظراً إلى ارتفاع عدد الشواهد ، نسبياً ، في كتاب صغير الحجم كهذا . من أمثلة ذلك الشاهد الشعري على رفع اسم الفعل الماضي الفاعل⁽⁴¹⁾ ، جاء بقول الشاعر (من الطويل) :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ

وَهَيْهَاتَ خَلَّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ⁽⁴²⁾

ومنه أيضاً ما ورد في باب الاستثناء ، عند التدليل على عمل «خلا» و «عدا»
النصب إذا تقدمها «ما» المصدرية⁽⁴³⁾ ، جاء في قول لبيد (من الطويل) :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَامِحَالَةٍ زَائِلٌ⁽⁴⁴⁾

وفي أحيان كثيرة يكتفي بالتركيز على موضع الشاهد ، فيأتي بشرط منه ، من
نحو استشهاد على جواز عمل «لا» عمل «ليس» وهي تنفي الجنس⁽⁴⁵⁾ ، استناداً
إلى قول الشاعر (من الطويل) :

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا⁽⁴⁶⁾

إلى جانب غيرها من المواضع المتعددة ، كما في الجدول الذي خصه للأفعال
التي تعمل عمل «صار» ، جاء في الشطر (من الطويل) :

فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ أَمْرًا

في موضع الاستشهاد على الفعل «عاد» .

وفي الشطر :

فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبْؤُسًا⁽⁴⁷⁾

في موضع الاستشهاد على الفعل «تحول» . . .

ولم يعن الطهطاوي بنسبة الأبيات أو الشطور إلى قائلها ، وهو وإن ذكر اسم
الشاعر فقد أثبت القليل منهم ، من نحو : لبيد بنبيعة ، وامرئ القيس ، وميسون
زوجة معاوية ، وابن دريد ، والشاطبي ، والحريري⁽⁴⁸⁾ .

وعلة ذلك أن شواهد في أغلييتها معروفة ومتداولة في مؤلفات التراث النحوي وشروحاته كـ «أوضح المسالك» لابن هشام وسواه .

واللافت للنظر ، أن شواهد الطهطاوي الشعرية التزمت الإطار الزمني والمكاني لعصر الاحتجاج الذي وضعه علماء العربية⁽⁴⁹⁾ ، فجاءت استشهاده ضمن إطار من يحتج بشعرهم ، ما خلا شاهدين أثبتهما في باب الخط والإملاء . الأول للشاطبي (من الطويل) :

وَتَنْبِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ

رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقْتَ مِنْهَا

والثاني للحريري (من الطويل) :

إِذَا الْفِعْلُ يَوْمًا غَمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ

فَأَلْحَقْ بِهِ تَاءَ الْخِطَابِ وَلَا تَقِفْ

فَإِنْ تَرَهُ بِالْيَاءِ يَوْمًا فَكُتِبَ بِهِ

بِیَاءٍ وَإِلَّا فَهُوَ يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ⁽⁵⁰⁾

والشاهدان ليسا من باب الشواهد التي تقعد عليها قاعدة ، بل هما من منظومات الشعر التعليمي ، مما يرجح التزام الطهطاوي بشعر من يحتج بشعرهم .

لم يكن احتفال الطهطاوي بالشعر ، والاستناد إليه في كتابه من باب تقليد كتب العلماء والنقل عنهم ، في تعزيز قاعدة ، وتوضيح حكم فحسب ، بل إن فضيلة الشعر تكمن في «أن ألفاظ اللغة إنما يأخذ جزلها وفصيحتها ، وفحلها وغريبها من الشعر ، ومن لم يكن راوية لأشعار العرب تبين النقص في صناعته»⁽⁵¹⁾ ، بالإضافة إلى اعتباره ديوان العرب⁽⁵²⁾ ، منه تستنبط الآداب وتؤخذ العلوم .

6 - اللغات واللهجات

احترم الطهطاوي اللغات واللهجات ، معتبراً إياها من ثوابت السماع ؛ لذلك لم يأت مؤلفه غفلاً منها . ومن أمثلة ذلك لغات «ما» النافية ، العاملة عمل «ليس» ، وهي الحجازية ، كما في : «ماهذا بشراً ، ثم أردفه بقوله : وأهل تميم يهملونها فيقولون : ماهذا بشر⁽⁵³⁾ .

كما أنه لم يهمل ذكر اللغتين في المسألة الواحدة . أورد أوجه إعراب «يوم» في قول الشاعر (من الطويل) :

ولا سِيَّما يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ⁽⁵⁴⁾ .

قال : المستثنى بعدها يجز ويرفع ، وقد ورد برفع «يوم» وجزه⁽⁵⁵⁾ .

وكذلك لم يهمل اللغة القليلة . جاء في باب عوامل الخفض⁽⁵⁶⁾ : التاسع تاء القسم ، نحو تالله . . . ولاتدخل إلا على اسم الله ، وقال تالرحمن ، وترب الكعبة . وبالإجمال جاء ت اللغات واللهجات شذرات في بعض المسائل النحوية ، وهو يصرح بها حيناً ، ويهملها أحياناً⁽⁵⁷⁾ . وفي ذكرها فائدة تعين على تحديد شيء من معالم لغة العرب .

إنها الأسس التي استند إليها الطهطاوي في كتابه ، وقد سار فيها على خطا منهج النحاة السابقين . ولا غضاضة في منهجه ؛ لأن الطهطاوي هدف إلى تقديم مادة النحو العربي صحيحة بعيدة عن التحريف والتغيير . وقد تلمس الحفاظ على التراث النحوي إلى جانب تقديمه لقمة سائغة إلى طالب العربية .

آرائه النحوية

من خلال كتاب «التحفة المكتبية» تظهر آراء الطهطاوي النحوية . وهي موزعة ما بين آراء انتخاوية انتقاها من المدارس النحوية المختلفة : بصرية ، وكوفية ، وبغدادية - فضلاً عن زيادات أضافها ، وآراء تفرد بها .

أ - الآراء الانتخابية

برزت آراؤه الانتخابية في مسائل نحوية عدة ، منها :

- 1 - ذهب مذهب الإمام علي وأبي الأسود الدؤلي⁽⁵⁸⁾ في تقسيم الاسم إلى ثلاثة أقسام : ظاهر ، ومضمر ومبهم . وكل من هذه الثلاثة ينقسم بدوره إلى مذكر ومؤنث ، مفرد ومثنى وجمع . فالمظهر المذكر المفرد ، نحو : زيد . . . ، والمظهر المذكر المثنى ، نحو : الزيدان . . . والمضمر المفرد المذكر ، نحو : هو وأنت والتاء . . . والاسم المبهم هو أسماء الإشارة والموصولات . . .⁽⁵⁹⁾ .
- 2 - خالف الطهطاوي الكوفيين⁽⁶⁰⁾ وجارى البصريين في تقسيم الفعل - باعتبار الزمن - إلى ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر⁽⁶¹⁾ . والكوفيون يجعلون الأمر مقتطعاً من المضارع . وكذلك حال بعض الأندلسيين⁽⁶²⁾ .
- 3 - انتخب الطهطاوي مذهب جمهور البصريين⁽⁶³⁾ في اعتباره علة إعراب المضارع مشابهته للاسم ، فإن « يضرب » - مثلاً - يوازن « ضارب » ، ويحل محل الاسم في بعض الأحوال⁽⁶⁴⁾ .
- 4 - اعتبر الطهطاوي أن حركات الإعراب هي الأصل ، والأحرف هي الأفرع ، قال : « الضمة هي العلامة الأصلية في الرفع . . . والواو هي العلامة الثانية ، وهي إحدى العلامات الفرعية التي يكون الرفع بها بالنيابة عن الضمة . . . »⁽⁶⁵⁾ . وفي هذه المسألة مذهبان⁽⁶⁶⁾ ، أحدهما مذهب البصريين وهو الذي اختاره الطهطاوي .
- 5 - اختار الطهطاوي رأي ابن السراج⁽⁶⁷⁾ في مسألة الممنوع من الصرف وهو عنده الاسم الذي لا يدخله جر ولا تنوين⁽⁶⁸⁾ .
- 6 - رأي الطهطاوي رأي عبد القاهر الجرجاني⁽⁶⁹⁾ في أن أدوات الاستثناء وحروف النداء هي عوامل نصب الأسماء ، لأن فيها معنى الفعل⁽⁷⁰⁾ .
- 7 - حكى الطهطاوي رأي الكوفيين⁽⁷¹⁾ ، وخالف ابن يعيش في أن المبتدأ هو عامل الرفع في الخبر⁽⁷²⁾ .

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

- 8 - ذهب الطهطاوي مذهب الزجاج⁽⁷³⁾ في أن ناصب المفعول معه الفعل أو الاسم الذي فيه معنى الفعل ، لكن بواسطة الواو لأنه ظاهر ، وليست الواو ناصبة⁽⁷⁴⁾ .
- 9 - قسم الطهطاوي الجملة في العربية إلى قسمين : اسمية وفعلية⁽⁷⁵⁾ . وقد خالف بذلك ابن هشام⁽⁷⁶⁾ وابن يعيش⁽⁷⁷⁾ .
- 10 - اتبع الطهطاوي مذهب الكوفيين⁽⁷⁸⁾ في إعراب «بسم الله الرحمن الرحيم» ، معلقاً الجار والمجرور «بسم» بالفعل⁽⁷⁹⁾ ، وعليه فالجملة فعلية ، وتقديرها : «أبتدى» .

هذا إلى جانب اختياره المصطلحات البصرية والكوفية . من أدلة ذلك استعماله مصطلح فعل الأمر⁽⁸⁰⁾ وهو مصطلح بصري⁽⁸¹⁾ ، والخفض⁽⁸²⁾ وهو مصطلح كوفي⁽⁸³⁾ ، ومصطلح المفاعيل : من أجله ، ومعه ، وفيه ، وبه ومطلق⁽⁸⁴⁾ وهي مصطلحات بصرية⁽⁸⁵⁾ . وكذلك تسمية «الأداة» كما في باب النواسخ ، قال معددها : «وعدد أدواتها سبعة»⁽⁸⁶⁾ .

ب - آراء انفرادية

لم يكن الطهطاوي ناقلاً لآراء النحاة فحسب ، بل أضاف إليها آراء انفرد بها ، وأخرى زاد فيها إيضاحاً وتمثيلاً . من ذلك :

- 1 - فسر الطهطاوي سبب تصريف بعض الأسماء المنوعة من الصرف ، كالجمع «سلاسلا» الوارد في قوله تعالى : «إِنَّا اعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا»⁽⁸⁷⁾ ، قال : ولاتنوين تمكين إلا لتناسب الكلام⁽⁸⁸⁾ على حين ذهب النحاة في تخريجها مذاهب شتى⁽⁸⁹⁾ .

- 2 - زاد الطهطاوي في باب «كان وأخواتها» قسماً رابعاً وسماه «أخوات ليس» وهي «آض ، رجع ، عاد ، استحال ، قعد ، حار ، ارتد ، تحولت ، غدت»⁽⁹⁰⁾ . على أنه لم يجعلها قوم من النحاة قسماً مستقلاً ، بل ألحقوها بها⁽⁹¹⁾ .

3 - جعل الطهطاوي الإتياع⁽⁹²⁾ نوعاً من أنواع التوكيد ، قال : «وكما يكون التوكيد اللفظي بلفظ المؤكد يكون بمرادفه . . وقد يكون أيضاً بموافق المؤكد ، نحو : زيد عطشان بطشان ، وعمرو حسن بسن ، ونحو ذلك»⁽⁹³⁾ .

4 - أعرب الطهطاوي «مرحباً» مفعولاً به لفعل مضمر قدره بـ«أصبت رحباً لاضيقاً»⁽⁹⁴⁾ . واعتبره غيره مفعولاً مطلقاً ، مقدراً له فعلاً من جنسه ، وهو : أرحب مرحباً أي أرحب بك ترحيباً⁽⁹⁵⁾ .

5 - عد الطهطاوي التوابع أربعة ، وهي : «النعته والعطف والتوكيد والبدل»⁽⁹⁶⁾ ، وذلك بعد ضم عطف النسق إلى عطف البيان ، وجعلها قسماً واحداً . وأكثر النحاة اعتبروا التوابع خمسة⁽⁹⁷⁾ .

هذه جملة آراء رفاة الطهطاوي ، طالعنا بها كتابة «التحفة المكتبية» . وهي تقف شاهداً ودليلاً على مذهبية الطهطاوي النحوية ، ومنهجها في الدرس النحوي . بالإضافة إلى أنها تثبت صحة مانطرحه ، وتكشف الغطاء عن أحد دُفائن فكره متمثلة بمشاركته في علوم العربية .

سمات مذهب الطهطاوي النحوي

اتسم مذهب الطهطاوي النحوي بسمات ، من أبرزها :

1 - الاعتماد على المسموع وتقديمه على غيره من الأدلة

الحكم النحوي في «التحفة المكتبية» يستند إلى السماع ، بحيث تأتي القاعدة سرداً للأصل المسموع ، والأصل المسموع متبوعاً بالنظرية ، لاثنفك عنه إلى سواء . من شواهد ذلك ما أورده في باب «الجملة التي لا محل لها من الإعراب» ، قال : الأولى الجملة الابتدائية ، أي الواقعة في ابتداء الكلام ، وتسمى المستأنفة والاستئنافية ، سواء كانت اسمية ، نحو : «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ»⁽⁹⁸⁾ ، أو فعلية ، نحو : «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ» . . .⁽⁹⁹⁾ .⁽¹⁰⁰⁾

وهذا المنهج يفسر على ضوءه كثرة الشواهد القرآنية والشعرية⁽¹⁰¹⁾ وأقوال العرب والطهطاوي ، وإن عدل عن هذا المنهج إلى غيره من الأدلة العقلية كالقياس وغيره فإنه لا يبالغ فيه ، كما يبالغ فيه النحاة ، بحيث يصبح عندهم الأصل واللغة والنحو الفرع⁽¹⁰²⁾ . ويصدق ذلك أدلته في حمل الأسماء المبنية على الحروف ، قال : «وأما الحروف فجميعها مبنية والبناء متأصل بها ، وجميع ما أشبهها من الأسماء شبهاً قوياً فهو مبني ، فبناء الأسماء راجع دائم إلى شبه الحروف»⁽¹⁰³⁾ . . كذلك حاله حين يلجأ إلى الأدلة العقلية في تفسير الحكم النحوي ، على شاكلة ماجاء في عدم نداء المعرف بـ«أل» . أوضح ذلك على نحو : ولهذا امتنع قولهم : «لأن فيه اجتماع تعريفين على معرف واحد»⁽¹⁰⁴⁾ .

2 - جمع النظرية بالتطبيق

أعقب الطهطاوي النظرية بالأمثلة التطبيقية ، ولم يرسلها عارية من دون تمثيل . ومن يَرُم في أبواب كتابه يَرَبَّأَم عينه ذلك . فالباب عنده قسمان : الأول نظري ، فيه يسرد الحكم النحوي ، والثاني عملي فيه يثبت الأمثلة التطبيقية . من أمثلة ذلك ما أثبتته في باب المنادى ، جاء فيه : «المنادى هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب أدعو لفظاً ، نحو : يا رجل أقبل ، ويا جبال أوَّبي ويا رسول الله ، ويا حسرة على العباد ، أو تقديرأ ، نحو : يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ، تقديره يا يوسف»⁽¹⁰⁵⁾ .

وقد ترتب على منهجه أن أعقب تقريباً بجدول بيّن فيه الحكم النحوي ثم التطبيق والتوضيح . وقد بلغت الجداول ثلاثين جدولاً .

3 - البعد عن الأحكام الشاذة والنادرة

سعى الطهطاوي - في أثناء رسم الحكم النحوي - وراء الظاهرة المطردة التي تملئها اللغة الفصيحة المتواترة ، بعيداً عن القليل والشاذ والندر والضرورة ؛ لأن هذه في الواقع لا يبنى عليها قاعدة ، ولاحكم .

وأحياناً يذكر الحكم العام ، ثم يردفه بما جاء شاذاً ، ولكن لا يقيس عليه ، مكتفياً بالتنبيه إليه . من نحو ماجاء في باب المنادى ، قال : وإنما بُني المنادى المفرد العَلَمَ لأنه بمنزلة كاف الخطاب من «أدعوك» ، ثم لا ينون إلا للضرورة ، نحو (من الوافر) .

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ⁽¹⁰⁶⁾

ثم نبه عليه : فتنبه لضرورة الشعر فلا يقاس عليه⁽¹⁰⁷⁾ .

ومثله ما ذكره في عدم تقديم التمييز على المميز . ثم أورد شاهداً عن العرب مناقضاً للحكم : (من الطويل)

وَمَا كَادَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ⁽¹⁰⁸⁾

قَالَ مَذِلاً هَذَا غَيْرَ مَقِيسٍ⁽¹⁰⁹⁾

ولهذا أتت القاعدة النحوية عنده وصفاً لأحكام اللغة ، لا فرضاً عليها . كما اتصفت بالاطراد والشمول النسبيين . وقد انعكس ذلك في بعض الأبواب والمسائل التي أخذ يجري في أمثلتها وراء الشائع والمعروف بعيداً عن المهجور والمصنوع . يصدقه ماجاء في باب المفعول فيه من الظروف ، قال : «ولنذكر لك الظروف المتداولة . . .»⁽¹¹⁰⁾ .

4 - الدقة والشمول والاستقصاء

امتازت القاعدة النحوية في كتاب «التحفة المكتبية» بالدقة والاستقصاء ؛ محررة من الغموض والإبهام . فالحكم النحوي تتبعه الأمثلة التي ترسخه ، والأخيرة تعقبها التوضيحات والشروحات . يشد أزر ذلك قوله في المستثنى : «والمستثنى بـ» لا يكون» و«ليس» و«عدا» و«خلا» منصوب أبداً ، تقول : «جاءني القوم لا يكون زيداً ، وليس زيداً ، ففاعل خلا وعدا ضمير مستتر يعود على مصدر الفعل المتقدم عليهما أي تجاوز القوم زيداً ، أو على البعض المفهوم من الاسم العام ؛ أي تجاوز

بعض القائم زيدا ، أي لم يكن من القائمين ، وبعضهم يجبر المستثنى بـ خلا وعدا فيقول : جاءني القوم خلا زيد وعدا عمرو . . «⁽¹¹¹⁾ .

ومثل هذا توضيحه معنى الظرف المبهم ، قال : «المبهم مالمس له أقطار تحيط به ولا حد يحصره كأسماء الجهات الست التي هي أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال . ووجه الإبهام في هذه الجهة أنك تقول : جلست خلف المسجد مثلاً فإنه مبهم يتناول ماكان خلف المسجد إلى انقطاع الأرض . وهكذا باقي الجهات . . . «⁽¹¹²⁾ .

وقد يعقب المثل المضروب بإعرابه : من أمثلة إعرابه قوله تعالى : «الحاقة ما الحاقة»⁽¹¹³⁾ : الحاقة مبتدأ أول ، وما اسم استفهام مبتدأ ثان مبني على السكون في محل رفع والحاقة خبر المبتدأ الثاني . وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرباط إعادة المبتدأ بعينه⁽¹¹⁴⁾ . وهذا الصنيع نادر ، بل قليل في مصادر النحو .

5 - عدم التعصب لمذهب نحوي من دون آخر

جرى الطهطاوي في آرائه النحوية واختياراته وراء الحكم الأصوب ، والقاعدة الأشمل . ولهذا جاءت اختياراته متعددة من المدارس النحوية المختلفة . وآراؤه السابقة تحمل في مضامينها الدليل والشاهد . وكذلك حال المصطلحات التي استعملها .

6 - اتجاه الطهطاوي في النحو وجهة وظيفية

استطاع الطهطاوي أن ينفذ بمؤلفه إلى نقطة عميقة في النحو ، وهي النظر إلى الغاية الحقيقية منه ، المتمثلة في ضبط الكلام والتمكين من التعبير بعيداً عن الخطأ واللحن . وقد صرح بمقصده عند تعريفه النحو الذي اعتبره : «فن تصحيح الكلام العربي كتابة وقراءة»⁽¹¹⁵⁾ .

وبذلك أصبح النحو عنده نحواً وظيفياً⁽¹¹⁶⁾ ، نأى عن كل لغط وجدل . وانعكس اتجاه الطهطاوي انعكاسات عدة ، تجلت في كتاب «التحفة المكتبية» ، منها :

أ - الاهتمام كثيراً بكيفية العمل بالقاعدة لا بالقاعدة نفسها ؛ لأن كيفية العمل هي الأساس والعناية لا العمل نفسه . وقد بدا ذلك في مؤلفه ، منه ما جاء عقب ذكر العلامات المميزة لكل من الاسم والفعل والحرف ، قال : فقد علمنا من ذلك كيفية تمييز الاسم والفعل والحرف بالعلامات المميزة لكل منها عن غيرها لصحة استعمالها في الكلام العربي التي هي أجزاؤه⁽¹¹⁷⁾ .

ب - الاهتمام بالشرح والتوضيح كثيراً ، منه قوله عند تعريف «الحرف» : والحرف كلمة دلت على معنى في غيرها ، كـ«قد» في قولك : قد قام زيد ، أي تحقق قيام زيد . فمعنى قد للتحقيق⁽¹¹⁸⁾ .

ج - الإحصاء والتتبع في القاعدة النحوية ، كما في ذكره علامات الاسم المميزة عن الفعل والحرف⁽¹¹⁹⁾ . . وقد يأتي بالبراهين الرياضية لتثبيت تلك القاعدة ، وتأکید العلامات المميزة . قال في ذيل كلامه على الاسم : « . . . مثلاً إذا أردنا أن نعرف كلمة هل هي اسم . فلفظ «كم» لا يقبل دخول الألف واللام ولا التنوين ولا النداء وإنما يقبل باء الجر ، نحو : بكم درهم اشتريت هذا الفرس؟ فقبوله للباء عرفنا أنه اسم» . .⁽¹²⁰⁾ .

د - التمييز بين الاستعمال المطرد والاستعمال الخاص بالشعر ، وهو لهذا كثيراً ما كان ينوّه إلى أن هذا الحكم خاص بالشعر ، حتى لا يطلق فضل العنان للقاعدة فتقلب وشوشة وبليلة بدلاً من ضابط وحكم . وشاهده ما جاء في الأحرف العاملة عمل ليس . ذكر أن «لا» النافية للوحدة ، كما في قول الشاعر : (من الطويل)

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا

وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا⁽¹²¹⁾

قال : إعمالها خاص بالشعر⁽¹²²⁾ .

ومنه أيضاً ما جاء في باب البدل . قال معقباً بعد عرض أنواعه : «ولك من بدل النسيان والغلط متروك لا يذكر في كلام الفصحاء . . .»⁽¹²³⁾ .

واستبعد الرأي المرجوح من الرأي الثابت المطرد ، فظهر في رده على من قال إن «الواو» هي الناصبة للمفعول معه : «على القول المرجوح من أن ناصب المفعول معه هو واو المعية ، والصحيح أنه منصوب بالفعل أو بالمشتق»⁽¹²⁴⁾ .

هـ - التنبيه على بعض الأحكام التي لم تطرد في القواعد النحوية ، من أمثال المبدأ النحوي المعروف : «الحرف المختص يعمل»⁽¹²⁵⁾ ، قال : «ومن الحروف ما ليس له عمل في الأسماء ولا في الأفعال وإن كان مختصاً بها نحو «قد» و «السين» و «سوف» ، فهي خاصة بالأفعال بدون تأثير ولا عمل ، وكحرف التعريف نحو «أل» في الرجل فإنه لا يعمل في مدخوله عملاً»⁽¹²⁶⁾ .

و - الإتيان ببعض المنظومات ، وذلك تأكيد لعنايته التبسيطية - الوظيفية . ومعلوم ما في المنظومات من فضل تربوي يتمثل في سرعة حفظ الحكم النحوي الذي تحمله . وقد برزت في غير قاعدة نحوية⁽¹²⁷⁾ ، منها ما ذكره في باب نصب الفعل المضارع ، عند حديثه على نصب إذن : (من الرجز) :

أَعْمَلْ إِذَنْ إِذَا أَتَيْتَكَ أَوَّلًا
وَسُقْتَ فَعَمَلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا
وَاحْذَرُ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلَا
إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلَا
وَافْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى
رَأْيِ ابْنِ عَصْفُورٍ رَئِيسِ النَّبَلَا⁽¹²⁸⁾

ز - الاعتماد على الجداول واللوحات التي أثبتتها عقب كل باب تقريباً ، لخص فيها النظرية ، وأشرىها بالتطبيق والتمثيل ، حيث باتت عياناً ومثلاً ، بعد أن كانت وهماً وكلاماً . وأهميتها تكمن في أصول تربوية - نفسية ، هي : الإيجاز والتلخيص ، وفيهما تقريب للنظرية وسهولة فهمها وسرعة استيعابها ، بعد أن تجردت من الآراء المتعددة والاتجاهات المتباينة . والثاني إتباع القول بالمثل ، وهو يسير وفق القاعدة التربوية المعروفة «أدفع للكلل ، وأبعد للملل ، أن يتبع

القول المثل». والثالث أن الجداول تقدم المادة عبر أكثر من حاسة ، أقلها من خلال المنظور والمسموع . والشيء إذا أخذ بأكثر من حاسة كان أكد في النفس ، وأشد رسوخاً . وهو أصل عرفته الحضارة العربية . قال الإمام عبد القاهر الجرجاني في أسباب قوة تأثير التمثيل وعلم النفس : « . . . وإذا بحثنا عن ذلك وجدنا له أسباباً وعللاً كل منها يقتضي أن يفخم المعنى بالتمثيل وينبل ، ويشرف ويكمل ، فأول ذلك وأظهر أن أنس النفوس موقوف على أن تخرجها من خفي إلى جلي ، وتأتيها بصريح بعد مكني . . . لأن العلم المستفاد من طرق الحواس أو المركز فيها من جهة الطبع . . . يفضل المستفاد من وجهة النظر والفكر في القوة والاستحكام . . . ومعلوم أن العلم الأول أتى النفس أولاً من طريق الحواس والطباع ثم من جهة النظر والروية»⁽¹²⁹⁾ . ولفرط عنايته بالجداول ، والتبصر بأهمية عاقبتها أكثر منها حتى بلغت ثلاثين جدولاً . واعتماده على الجداول أثر من آثار ثقافته العلمية ؛ إذ هي منقولة من الإحصاء والرياضيات ، وجدولة النتائج في الفيزياء والكيمياء ، وما كانت لتبرز لولا الثقافة التي حازها ، والعلوم التي حصلها .

لقد كان وراء الأسس التي رعاها الطهطاوي أصول تربوية ، وثقافة نفسية وعاما فرعاها في مبادئ نحوه . ولعل هذا المبدأ يطالعنا به عنوان مؤلفه الذي وسم : «التحفة المكتبية في تقريب العربية» . إذ حرص كل الحرص على تقريب أحكام النحو ، عن طريق تبسيطها وتوضيحها وتلخيصها مما علق بها من أوضاع الحشو وطفيليات الجدل وقد أفصح عن غايته بقوله : « . . . فكان من حظي . . . تأليف رسالة في النحو سهلة المأخذ لدراسة المدارس الخصوصية والأولية ، فجمعت هذه الرسالة . . . لاسيما وأنها مصوغة على أسلوب جديد يقرب البعيد للمريد المستفيد ، فلهذا اسميتها بالتحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية . . . »⁽¹³⁰⁾ .

فهم الإمام الطهطاوي فضل اللغة وأهمية النحو في الكلام . وهو فهم عميق دقيق لا يعيه إلا من أوتي بصراً وبصيرة ، ليعرف أن «النحو للكلام كالمالح للطعام»⁽¹³¹⁾ . ولذلك سعى إلى تبسيطه وتقريبه لمريده .

كان الطهطاوي منسجماً مع نفسه ، وفيماً بما وعد ، أميناً على ما استودع واثمن ، وقد أصاب في كثير من آرائه ، واستطاع أن يبعث النشاط والحيوية في أبوابه ومسائله . يدعم ذلك أمران :

الأول في الأصول والمنطلقات ، إذ انطلق الطهطاوي من ثوابت لا يرقى الشك إليها . فالسمع الذي قدمه على مَنْ عداه من الأصول أساس متين في تععيد قواعد اللغة ورسم أطر أحكامها ؛ لأنه هو يصف سلوك اللغة . ومن هنا لا يمكن لظاهرة من الظواهر اللغوية أن تصل إلى رتبة قانون إلا إذا دعمها السماع ، يشد أزر ذلك ما نقل عن أبي حيان النحوي الأندلسي ، قال : « . . . لأن الحكم يحتاج إلى سماع عن العرب حتى يصير قانوناً يبنى عليه »⁽¹³²⁾ . فالحكم الذي لا يعضده السماع المتواتر حكم موهوم .

إلى جانب ما عرف عنه في مضامين السماع من اعتماد على القرآن الكريم وقرآته ؛ وهي منطلقات مكينة ؛ لأن نص القرآن الكريم موثوق به « وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة . . . فإنه نزل بلسان عربي مبين ، لا يمتري أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى . . . »⁽¹³³⁾ .

بالإضافة إلى أنه لم يفتح للشعر الباب على مصراعيه ، بل أخذه بتؤدة وترو . وذلك ظاهر عند تنبيهه على الحكم الخاص بالشعر . وهذا منهج سليم ؛ لأن الشعر « ليس بدليل قوي ، لأن الشاعر قد يضطر فيقول فيه ما لا يقوله في كلامه »⁽¹³⁴⁾ .

والثاني في الغاية والهدف ، إذ نظر الطنطاوي بعين ثاقبة إلى الثمرة المحببة من النحو ، والمتمثلة في صيانة الألسنة والأقلام من الزيغ واللحن ؛ ومن هنا جعل القاعدة النحوية وسيلة لغاية سامية . وهو أمر يدعمه العلماء . ذكر ابن خلدون : « أن » صناعة العربية إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة . فهو علم بكيفية ، لا نفسُ كيفية . فليست نفس الملكة ، وإنما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علماً ولا يحكمها عملاً . . . وهكذا العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم

بكيفية العمل وليس هو نفس العمل»⁽¹³⁵⁾ .

واستكمالاً للبحث ، وكسباً له صفة العلم المتمثلة في الحياد ، أرى أن أذكر بعض الهفوات التي وقع الطهطاوي فيها ، وهي :

أ - قصور بعض القواعد ، كتعريفه الفعل المعتل : «ماكان آخره حرفاً من حروف العلة الثلاثة ، نحو يخشى ويدعو ويرمي»⁽¹³⁶⁾ ، والحقيقة أن الفعل المعتل ماكان في حروفه الأصول أحد أحرف العلة⁽¹³⁷⁾ . وقد التبس على الطهطاوي الاسم المعتل بالفعل المعتل⁽¹³⁸⁾ .

ب - اقتصر في دلالة النعت على معنيين : الكشف والتخصيص⁽¹³⁹⁾ ، تاركاً معنى التوكيد⁽¹⁴⁰⁾ .

ج - قسم المفعول المطلق إلى ثلاثة أقسام : المؤكد لعامله والمبين لنوعه والمبين لعدده⁽¹⁴¹⁾ ، وقد ترك قسماً رابعاً وهو الذي يقام فعله⁽¹⁴²⁾ . وشاهده قول الشاعر : (من الوافر)

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا
فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

حيث قام المصدر «صبراً» مقال فعل الأمر «اصبري» .

د - ذكر في مسألة مايرفع بالواو «الأسماء الخمسة» وهي : أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال⁽¹⁴³⁾ . والأصل هي الأسماء الستة ، وبذلك يكون الطهطاوي قد تغاضى عن الاسم السادس «هن» . إلا إن قصد الالتزام بمذهب الفراء وأبي القاسم الزجاجي اللذين ادعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لاسطة⁽¹⁴⁴⁾ .

وإذا كان بالإمكان عدّ بعض هفوات العالم النهضوي رفاة رافع الطهطاوي ، فإن هذا يقوم دليلاً على علم الرّجل ، وسعة باعه في حقول الثقافة المتنوعة ؛ لأنّ العالم من أحصيت زلّاته وعدت سقطاته .

أُكْرِمَ بالطهطاوي عالماً طرق أكثر من علم ومعرفة ، وأثار كثيراً من القضايا التي عملت على بعث النهضة العربية ، وإيقاظ الأمة من سباتها التي رزحت تحت وطأته في العصور السابقة ، وكتابه : «التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية» ، حجة وبرهان على فصاحة رأيه ، ورجاحة فكره وفرط اهتمامه بقضايا أمته .

الخاتمة

والكتاب ، بعد ، من مؤلفات النحو العربي في عصر النهضة ، هدف مؤلفه إلى غاية تبسيطية تجعل النحو مادة يستسيغها طالب العربية ، ويقبل عليها بقبول حسن ، كما يقبل على المواد الأخرى . ومن جنى البحث يمكن جمع ثمار جاءت بشكل نتائج ، هي :

- أ - توضيح مذهب الطهطاوي النحوي القائم على الانتخاب والاختيار من المدارس النحوية . وهو فيه أصيل ؛ لأن المدارس النحوية المتأخرة ، كالبغدادية والأندلسية قائمة على الانتخاب والاختيار .
- ب - أصالة الدرس النحوي عند الطهطاوي ، التي برزت من خلال جملة الآراء الانفرادية ، فضلاً على استحسان المصطلحات المناسبة .
- ج - الخروج بنحو عربي مصفى ، موجز يمكن الاستناد إليه في التدريس ، سهل المأخذ ، يسير الوصول⁽¹⁴⁵⁾ .
- د - التأكيد على اهتمام العرب في كل عصر ، منذ زمن تقعيد القواعد وحتى العصور المتأخرة ، بقواعد لغتهم ، وإنزالهم إياه المنزلة السنية . ولا نغالي إذا قلنا إنه من أجل العلوم عندهم ، يصدق قول الشاعر : (من الكامل)

النَّحْوُ يُصْلِحُ مِنْ لِسَانِ الْأَلَكَنِ
وَالْمَرْءُ تُكْرِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ
وَالنَّحْوُ مِثْلُ الْمِلْحِ إِنْ أَلْقَيْتُهُ
فِي كُلِّ ضِدٍّ مِنْ طَعَامِكَ يَحْسُنُ

وإذا طَلَبْتَ من العلوم أَجَلَهَا
فأَجَلُهَا مِنْهَا مُقِيمُ الأَلْسُنِ⁽¹⁴⁶⁾
وقد لخصت الآيات الغاية ، وأنت على النهاية .

و«التحفة المكتتية» له دور لا يُغفل في تبسيط قواعد اللغة العربية ، لو قُدِّر له الانتشار في التعليم ، إذا قيس بكتب ابن مالك وابن هشام وسواهما ؛ لما فيه من بساطة العرض وحسن التناول وجودة المعالجة ، بعيداً عن الغموض والإيهام ، وكل ما يبعث على التعقيد والاستبهام . وليس أدل على مقصدنا من مذهبه في إعراب «البسمة» . اختار رأي الكوفيين ، القائم على قلة الحذف والتقدير واللذين يُذهبان ماء الكلام ، ويكسبان النحو الجفاف ، ويتولد منه الجفاء . . . ، قال الطهطاوي : «ورجح مذهب الكوفيين بقلة المحذوف ؛ لأن المحذوف عليه كلمتان وعلى الثاني ثلاث كلمات ، وبأن الأصل في العمل للأفعال بكثرة التصريح بالمتعلق فعلاً كما في الآية (اقرأ باسم ربك) وحديث «باسمك ربي وضعت جنبي»⁽¹⁴⁷⁾ .

وبناء على ركيزتين في مذهب الطهطاوي ، الأولى البساطة والثانية الغاية الوظيفية ، وهي ما يتوخى حقاً من الدرس اللغوي ، وما يهدف إليه تدريسه ، يمكن الاستفادة منه في الفترة الحالية ، واعتماده للتدريس في المعاهد العليا ، وسنوات الجامعة الأولى ، وبعدها يشدو الطالب في استيعاب المبادئ والأصول ، ويوقر في جنانه وذهنه للنحو ، ينتقل عندها إلى المصادر النحوية ، فيدرس كتاب سيبويه والزجاجي وابن هشام ، ولا سيما في سنوات التخصص الأخيرة ، والدراسات العليا ، فيكون الطالب ، ولا سيما متخصص العربية ، قد جمع الأصالة والمعاصرة ، فينطلق بثقة مستوعباً مادته مالكا أصولها ، ملماً بأحكامها . وبامتلاك ناصية النحو يصبح مادة سائغة يحبها الطالب حملاً على المبدأ القائل : «من جهل شيئاً عاداه» . وبمعاداتنا لروحية لغتنا ننفذ دعاة الهدم والتخريب بحجة الإصلاح ، فيهدمون بنيان مُجتمعتنا ويقوّضون أركانه بأدوات مختلفة . ولا فرق عندها بين معوك يهدم ومطرقة تحطم وقلم ينفث السموم ويلقي الآلام والكَلوم .

- (1) هو رفاعة رافع بن بدوي بن علي . . . الطهطاوي . يتصل بنسبه بمحمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب . ولد بطهطا سنة 1261هـ - 1801 م . سار به والده إلى قنا ولبثا حتى ترعرع الغلام ، ثم عاد إلى طهطا ، وكان قد حفظ القرآن وكثيراً من المتون المتداولة . جاء رفاعة إلى القاهرة وانتظم في سلك الطلبة بالجامعة الأزهر . لم تمض عليه بضعة سنين حتى صار من طبقة العلماء الأعلام في الفقه واللغة والحديث وسائر علوم المعقول والمنقول . أرسله محمد علي إماماً للوعظ والصلاة مع بعثة الشبان الذين أوفدهم إلى أوروبا . بعد عودته ولي منصب الترجمة في المدرسة الطبية . أنشأ جريدة «الوقائع المصرية» . من مؤلفاته : «تلخيص الإبريز في تلخيص باريز» ، «التعريبات الشافية لمريد الجغرافية» و«ترجم رواية عن مغامرات تليماك عنوانها «مواقع الأفلاك في أخبار تليماك» وسواها . توفي سنة 1290هـ - 1872م . ينظر ، مجلة الهلال (15 فبراير - شباط - 1895م ، 21 شعبان سنة 1312هـ) ، ج 12 ، السنة 3 ، ص 442 - 446 ، والزركلي : الأعلام (دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 7 ، 1986م) ، مج 3 ، ص 29 ، وجرجي زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية (منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1983م) ، مج 2 ، ج 4 ، ص 631 .
- (2) ألبرت حوراني : الفكر العربي في عصر النهضة (دار النهار للنشر ، بيروت ، ط 3 ، 1977م) ، ص 94 .
- (3) علي المحافضة : الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة (الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1983م) ، ص 185 .
- (4) ألبرت حوراني : الفكر العربي في عصر النهضة ، ص 95 .
- (5) د. حسين فوزي النجار : رفاعة الطهطاوي (الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1987م ، سلسلة أعلام العرب ، رقم 130) ، ص 3 .
- (6) ولا أدل على قلتها من إمكانية عدّها ، منها دراسة البدراوي زهران في كتابه «رفاعة الطهطاوي» ، ودراسة د. محمود فهمي حجازي التي تحمل اسم «رفاعة رافع الطهطاوي : أصول الفكر الحديث» .
- (7) يراجع ، ابن الجوزي : كتاب الأذكياء (دار الكتب العلمية ، بيروت 1415هـ - 1995م) ، ص 18 و ص 26 و ص 146 .
- منها كتاب Paul chauchard: Le langage et la pensee, Que sais-je? No 698, P.U.F, 10 edition, 1967
- (8) ودراسة Judith Greene: Thinking and language, edited by Peter Herriot
- (9) رفاعة الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 117 .
- (10) رفاعة الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 117 .
- (11) رفاعة الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 249 - 254 .

- (12) اتبع الطهطاوي منهج ابن هشام في شرح شذور الذهب ، على الرغم من وجود أكثر من منهج . ينظر ، عبدالحاميد حسن : القواعد النحوية ماحتها وطريقتها (مطبعة العلوم ، القاهرة ، 1946م) ص 253 - 272 .
- (13) السيوطي : كتاب الاقتراح (دار المعارف ، حلب - سوريا ، 1359هـ) ، ص 4 .
- (14) قال ابن الأثيري : اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وآحاد . فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب . وهذا دليل قطعي من أدلة النحو .
- (15) الطهطاوي : التحفة المكتبية في تقريب اللغة العربية - ضمن الأعمال الكاملة - (دراسة وتحقيق محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط 1 ، 1401هـ - 1981م) ، ج 5 ، ص 134 .
- (16) سورة البقرة : الآية 25 .
- (17) الطهطاوي : التحفة المكتبية ، ص 159 . وفي جواز حذف المبدل منه وإبقاء البدل رأيان . يراجع السيوطي : همع الهوامع (تحقيق وشرح د . عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1399هـ - 1979م) ، ج 5 ، ص 222 .
- (18) سورة الأنعام ، الآية 100 .
- (19) ينظر ، الطهطاوي : التحفة المكتبية ، الصفحات : 236 ، 234 ، 238 ، 241 ، 242 ، 243 ، 244 ، 250 ، 253 ، 210 ، 211 ، 212 ، 214 ، 215 ، 217 ، 218 ، 219 ، 225 ، 226 ، 227 ، 228 ، 292 ، 230 ، 232 ، 233 ، 234 ، 235 ، 177 ، 179 ، 180 ، 181 ، 183 ، 184 ، 190 ، 191 ، 194 ، 195 ، 197 ، 198 ، 199 ، 201 ، 202 ، 203 ، 204 ، 205 ، 125 ، 134 ، 144 ، 145 ، 148 ، 156 ، 157 ، 158 ، 159 ، 162 ، 170 ، 173 ، 175 ، 176 .
- (20) من أمثلة ما جاء في جدول النواصب : «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى» ، وقوله أيضاً : «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا» وسواهما . يراجع الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 206 .
- (21) ينظر ، الزجاجي : كتاب الجمل في النحو (حققه وقدم له د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ودار الأمل ، بيروت وإريد - عمان ، ط 1 ، 1404هـ - 1984م) ، ص 423 - 431 .
- (22) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 250 .
- (23) سورة الرعد ، الآية 9 .
- (24) ابن الحرزي : النشر في القراءات العشر (أشرف على تصحيحه . علي محمد الضباع دار الكتاب العربي ، بيروت ، لا . تا) ، ج 2 ، ص 298 .
- (25) سورة مريم ، الآيتان 5 - 6 .
- (26) الطهطاوي : التحفة . . . ص 218 .
- (27) قرأ أبو عمرو والكسائي بالجزم ، وقرأ الباقر بالرفع . ينظر ، ابن الحرزي : النشر في القراءات العشر ، ج 2 ، ص 317 .
- (28) يراجع ، الطهطاوي : التحفة المكتبية ، ص 194 ، 212 ، 215 ، 226 .
- (29) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 250 ، وبعضه رأي ابن خالويه . ينظر ، ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم (مؤسسة الإيمان ، بيروت ، لا . تا) ، ص 24 .

- (30) حجّتهم الأولى أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت عن النبي (ص) وإنما رويت بالمعنى ، والثانية أن أئمة النحو المتقدمين من المصريين لم يحتجوا بشيء منه . يراجع ، البغدادي : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (دار ادر ، بيروت ، ط1 ، لا . تا) ، مج1 ، ص4 - 5 .
- (31) البغدادي : خزانة الأدب ، مج1 ، ص5 .
- (32) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص152 .
- (33) ابن حجر العسقلاني : فتح الباري بشرح صحيح البخاري (دار المعرفة ، بيروت ، لا . تا) مج10 ، ص382 ، باب عذاب المصورين يوم القيامة . وفيه ورد الحديث : «إن أشد الناس . . .» : «إن من أشد الناس . . .» .
- (34) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص198 .
- (35) ابن ماجه : سنن ابن ماجه (حقق نصوصه محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لا . تا) ، ج2 ، ص1421 ، كتاب الزهد باب ذكر التوبة .
- (36) ينظر ، الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص150 و 221 و 225 و 231 .
- (37) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص204 .
- (38) ينظر ، ابن هشام : أوضح المسالك (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل بيروت ، ط5 ، 1979م) ، ج1 ، ص328 .
- (39) يراجع ، الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص169 .
- (40) الميداني : مجمع الأمثال (حققه وفصله . . . محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، مصر ، 1374هـ - 1955م) ج2 ، ص142 .
- (41) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص141 .
- (42) ديوان جرير (دار صادر ، بيروت ، لا . تا) ، ص385 . وفيه ورد البيت بشيء من التحريف : «فأيها أيتها» . . «بدل» فهيها هيهات» .
- (43) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص188 .
- (44) ديوان لبید بن ربیع العامري (دار صادر ، بيروت ، 1386هـ - 1966م) ، ص132 .
- (45) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص189 .
- (46) وعجزه : «ولا وزر مما قضى الله واقياً . والشاهد فيه قوله : (لاشيء باقياً . .) حيث أعمل «لا» عمل «ليس» واسمها وخبرها نكرتان . ينظر ابن هشام : أوضح المسالك . . . ج1 ، ص286 .
- (47) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص150 . وقد ورد البيت عنده محرفاً : «تحوّلت» بدل تحولن .
- (48) ينظر ، الطهطاوي : التحفة المكتبية ، ص188 ، 205 ، 207 ، 243 ، 251 .
- (49) فسر مجمع اللغة في القاهرة عصر الاحتجاج عن طريق قرار أصدره ، نصه : «المراد بالعرب في القرار العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع» . مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج1 ، ص202 ، نقلاً عن د . محمد إبراهيم عبادة : عصور الاحتجاج في النحو العربي (دار المعارف ، مصر ، 1980م) ، ج1 ، ص204 .
- (50) ينظر ، الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص251 .

- (51) أبو هلال العسكري : كتاب الصناعتين (تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، 1406هـ - 1986م) ، ص 138 .
- (52) كان ابن عباس يقول : إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله ، فلم تعرفوه ، فاطلبوه في أشعار العرب ، فإن الشعر ديوان العرب وكان إذا سُئل عن شيء من القرآن أنشد فيه شعراً . ينظر ، ابن رشيقي القيرواني : العمدة في محاسن الشعر وآدابه (تحقيق د . محمد قرقزان ، دار المعرفة ، بيروت ، ط 1 ، 1408هـ - 1988م) ج 1 ، ص 90 - 91 .
- (53) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص 151 .
- (54) صدره : «ألا رب يوم لك منهن صالح» . ديوان امرئ القيس (دار صادر ، بيروت لا . تا) ، ص 32 .
- (55) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص 187 .
- (56) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص 211 .
- (57) ذكر منها لغة هذيل ، لغة ربيعة . . . وسواهما . ينظر ، الطهطاوي : التحفة المكتبية ، ص 212 و 241 .
- (58) ياقوت الحموي : معجم الأدباء (دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1408هـ - 1988م) ، مج 7 ، ج 14 ، ص 48 .
- (59) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص 119 - 120 .
- (60) همع الهوامع ، ج 1 ، ص 15 .
- (61) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص 122 .
- (62) يراجع ، الزبيدي ، كتاب الواضع في علم العربية (تحقيق د . أمين علي السيد ، دار المعارف ، مصر ، 1975م) ، ص 7 .
- (63) ينظر ، السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو (راجعته وقدم له د . فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1404هـ - 1984م) ، ج 1 ، ص 296 ، والأبباري : الإنصاف في مسائل الخلاف (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، لا . ب . ، لا . تا) ، ج 2 ، ص 551 .
- (64) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص 130 .
- (65) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص 131 .
- (66) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو (تحقيق د . مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط 4 ، 1402هـ - 1982م) ، ص 72 .
- (67) ينظر : ابن السراج : الأصول في النحو (تحقيق د . عبد المحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 1 ، 1405هـ - 1985م) ، ج 2 ، ص 79 .
- (68) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص 134 .
- (69) عبد القاهر الجرجاني : كتاب الجمل في النحو (شرح ودراسة وتحقيق يسري عبد الغني عبد الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1410هـ - 1990م) ، ص 82 - 77 .
- (70) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ، ص 163 .
- (71) ينظر . ابن الأبباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 1 ، ص 44 ، والسيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ، ج 1 ، ص 295 .

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

- (72) الطهطاوي : التحفة المكتبية ، ص 145 .
- (73) المرادي : الجني الداني في حروف المعاني (تحقيق د . فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، ط 1 ، 1393هـ - 1973م) ، ص 155 .
- (74) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 199 .
- (75) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 229 .
- (76) قَسَمَ ابن هشام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية . . ينظر ، ابن هشام : مغني اللبيب (حققه د . مازن المبارك وآخر ، راجعه سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط 5 ، 1979) ، ص 492 .
- (77) ينظر ، ابن يعيش : شرح المفصل (إدارة الطباعة المنيرية ، مصر ، لا . تا) ، ج 1 ، ص 88 .
- (78) العكبري : التبيان في إعراب القرآن تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجليل ، بيروت ، ط 2 ، 1408هـ - 1987م) ، ج 1 ، ص 3 .
- (79) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 253 .
- (80) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 122 .
- (81) السيوطي : همع الهوامع ، ج 1 ، ص 15 . والفعل عند الكوفيين قسمان : ماض ومضارع ، وجعلوا الأمر مقتطعاً من المضارع .
- (82) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 124 و 127 .
- (83) الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين . ينظر ، ابن يعيش : شرح المفصل ، ج 2 ، ص 117 .
- (84) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 196 و 199 .
- (85) البصريون يقسمون المفعول إلى : مطلق وبه وله وفيه ومعه . أما الكوفيون فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد ، وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً ، وإنما هو شبه بالمفعول . يراجع السيوطي : همع الهوامع ، ج 3 ، ص 8 .
- (86) يراجع ، الطهطاوي : التحفة المكتبية ، ص 151 . وأهل الكوفة يسمون حروف المعاني الأدوات ، وأهل المنطق يسمونها الرباطات . ينظر ، الخوارزمي : مفاتيح العلوم (حققه . . إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1404هـ - 1984م) ، ص 63 .
- (87) سورة الإنسان ، الآية 4 .
- (88) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 134 .
- (89) يراجع ، مكّي بن أبي طالب : مشكل إعراب القرآن (تحقيق د . حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 2 ، 1405هـ - 1984م) ، ج 2 ، ص 783 .
- (90) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 148 - 150 .
- (91) ينظر ، السيوطي : همع الهوامع ، ج 2 ، ص 62 .
- (92) الإبتاع : موافقة كلمة لأخرى في وزنها وعدد حروفها ومعظم ذواتها ، ينظر محمد سمير نجيب اللبدي : معجم المصطلحات النحوية (مؤسسة الرسالة ودار الفرقان ، بيروت وعمان ، ط 3 ، 1409هـ - 1988م) ، ص 33 . والإبتاع على ضربين : ضرب يكون فيه الثاني بمعنى الأول فيؤتي به تأكيداً ؛ لأن لفظة مخالف للفظ الأول . وضرب فيه معنى الثاني غير معنى الأول . فمن الإبتاع

قولهم : «أسوان أتوان» في الحزن . . . ويقولون . عطشان عطشان ومعناه عطشان قلق . . . يراجع ،
القاللي : الأمالي تحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لا . تا ، ج 2 ،
ص 208 - 209 .

- (93) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 157 .
(94) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 169 .
(95) ينظر ، محمد محيي الدين عبد الحميد : منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (حاشية شرح
شذور الذهب) ، ص 29 - 30 ، الحاشية (10) .
(96) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 199 .
(97) يراجع ، ابن هشام : شرح شذور الذهب (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، لا . تا ، لا . ب ،
لا . تا) ، ص 428 ، وابن عقيل : شرح ابن عقيل (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، لا . تا ،
لا . ب ، لا . تا) ، ج 2 ، ص 190 - 198 ، والسيوطي : همع الهوامع ، ج 5 ، ص 165 .
(98) سورة الكوثر ، الآية 1 .
(99) سورة النصر ، الآية 1 .
(100) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 234 .
(101) وذهب مذهباً تعصب فيه للمسموع ، حين اعتبر النحو بلا شعر كالظلام الدائم ، أنشد : (من
الطويل)

كَلَامٌ بَلَا نَحْوِ طَعَامٍ بَلَا مَلَحٍ
وَنَحْوُ بَلَا شِعْرِ ظَلَامٍ بَلَا صَبَحٍ

- الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 115 .
(102) يصور ذلك اعتبارهم النحو «علم بمقاييس كلام العرب» . ينظر ، السيوطي : كتاب الاقتراح ،
ص 6 ، وقد صور أحد الدارسين منهجهم ، قال : «ولكن هذا المنهج السليم سرعان ما انحرف
واعتوره الضعف ، منذ أن استبدل العرب القواعد بالحقائق ، والمعايير بالوقائع . يراجع د . صبحي
الصالح : دراسات في فقه اللغة (دار العلم للملايين ، بيروت ط 9 ، 1981 م) ، ص 27 .
(103) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 138 .
(104) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 194 .
(105) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 193 .
(106) ينظر ، ابن هشام : أوضح المسالك . . . ج 4 ، ص 28 .
(107) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 193 .
(108) وصدره : أتَهَجَّرَ لَيْلِي بالفراق حَبِيبِيهَا ، ينظر ، ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ج 1 ، ص 670 .
(109) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 184 .
(110) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 175 .
(111) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 188 .
(112) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . . ص 176 .
(113) سورة الحاقة ، الآية 1 و 2

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

- (114) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 148 .
- (115) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 118 .
- (116) يقصد بالنحو الوظيفي مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو ، وهي ضبط الكلمات ، ونظام تأليف الجمل ، ليسلم اللسان من الخطأ في النطق ، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة . يراجع ، عبدالعليم إبراهيم : النحو الوظيفي (دار المعارف ، مصر ، ط 4 ، 1978م) ، ص هـ - و .
- (117) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 126 .
- (118) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 118 .
- (119) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 124 .
- (120) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 125 .
- (121) ينظر ، ابن هشام : أوضح المسالك ، ج 1 ، ص 286 .
- (122) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 151 .
- (123) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 160 .
- (124) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 202 .
- (125) يراجع ، السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ، ج 1 ، ص 298 .
- (126) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 123 .
- (127) ينظر ، الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 133 و 251 .
- (128) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 202 .
- (129) الإمام عبدالقاهر الجرجاني : أسرار البلاغة (صححها على نسخة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده . . . السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، 1402هـ - 1982م) ، ص 102 .
- (130) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 117 .
- (131) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 117 . وقد أثبت هذا عبدالقاهر الجرجاني . ينظر عبدالقاهر الجرجاني : أسرار البلاغة (صححه . . . السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، 1402هـ - 1982م ، ص 30 - 31 .
- (132) يراجع ، السيوطي : همع الهوامع ، ج 5 ، ص 204 .
- محمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها (المكتب الإسلامي ودار الفتح ، دمشق ، ط 2 ، 1380هـ - 1960م) ، ص 30 - 31 .
- (133) ابن أبي الربيع : البسيط في شرح جمل الزجاجي (تحقيق ودراسة د . عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 1407هـ - 1986م) ، السفر الثاني ، ص 999 .
- (136) ابن خلدون : المقدمة (دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ، بيروت ، 1982م) ، ص 1081 - 1082 .
- (137) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 122 .
- (138) عبدالغني الدقر : معجم النحو (مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 4 ، 1408هـ - 1988م) ، ص 355 .
- ينظر ، ابن الدهان : كتاب الفصول في العربية (حققه د . فايز فارس ، دار الأمل ومؤسسة الرسالة ، بيروت وإريد ط 1 ، 1409هـ - 1988م) ، ص 5 .
- (139)

- (140) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 172 .
 ينظر ، عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز (تحقيق د . محمد رضوان الداية وآخر ، دار قتيبة ،
 دمشق ، ط 1 ، 1403 هـ - 1983 م) ، ص 31 .
 (141) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 127 .
 (142) يراجع ، ابن هشام : أوضح المسالك . . ، ج 2 ، ص 216 - 220 .
 (143) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 131 .
 (144) يراجع ، ابن هشام : شرح شذور الذهب ، ص 43 .
 (145) من مشاكل النحو العربي القديمة ، صعوبة الوصول إلى المقصود . قال الخليل بن أحمد : « لا يصل
 أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه . » ينظر ، الجاحظ : الحيوان
 (بتحقيق عبدالسلام محمد هارون ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط 2 ،
 1965 م) ، مج 1 ، ص 37 - 38 .
 (146) ابن عبدالعزيز القرطبي : بهجة المجالس وأنس المجالس . . (تحقيق محمد مرسى الخولي ، دار الكتب
 العلمية ، بيروت ، لا . تا) ، مج 1 ، ق 1 ، ص 66 .
 (147) الطهطاوي : التحفة المكتبية . . ، ص 253 .

* * *